الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

ما الدوافع لعودة الاستعمار للعالم العربي؟

شاكر النابلسي

امريكا

لقد أصبحت عودة الاستعمار إلى مناطق كثيرة من العالم أسهل مما كانت عليه قبل عام ١٩٩١ وقبل أن يختفي الاتحاد السوفيتي من خارطة العالم السياسية. فالعالم الآن أصبح في قبضة قوة عظمى واحدة. والقرار الدولي في العالم اليوم هو قرار واحد. ومن هنا ارتفعت أصوات الكتاب والمثقفين في الغرب التي تنادي بأن «الوقت قد حان للكف عن نواح القرن العشرين والشروع بتدبر السبل الكفيلة بضمان استقرار كوني ورفاهية واسعة. وأن الخطوة الأولى هي إعادة تأسيس الإمبريالية الغربية»، كما يقول الراحل إدوارد سعيد («تعقيبات على الاستشراق»، ص١٦، نقلاً عن بول جونسون، «الإمبريالية الضائعة»).

أعمدة الحكمة السبعة

ويقول هؤلاء المثقفون الغربيون إن إعادة تأسيس الإمبريالية الغربية الجديدة، سوف يتم على أعمدة حكمة سبعة هي:

١- استعادة دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن كذراع طويلة للقوى الغربية.

٢-تحويل الأمن الجماعي من قوة سلبية إلى «كلب حراسة» يقظ.

٣-تثبيت حق التدخل عند الحاجة وطرد أوهام و «خرافة الاستقلال».

٤-العمل على استيعاب الصين وإعادة توجيهها في أقنية إيجابية بنّاءة.

٥- إدخـال الصـين في منظومة الـدول الصناعية الكبرى والاقتصاد الدولي.

٦-تربية البشرية وفق القواعد الليبرالية الغربية.

٧-الحفاظ على الموارد وحسن استغلالها.

عوامل عودة الاستعمار

وأمـا العـوامـل المسـاعـدة عـلـى عـودة الاستعمار إلى العالم العربي مستقبلاً، فيمكن حصرها في العوامل التالية:

١- سيكون وجود النفط في العالم العربي عاملاً مهماً من عوامل عودة الاستعمار إلى العالم العربي، فيما إذا اشتدت أزمة الطاقة وفكرت الدولة العربية المنتجة للبترول باستخدام النفط كسلاح سياسي في المستقبل، وفيما إذا أسرفت الدول العربية المنتجة للنفط في الإنفاق على ملذات الفئة الحاكمة وترفها في حين أن الشعوب المستهلكة للنفط تدفع ثمن هذا النفط من عرقها وكدها وجهدها وشقائها. وفي هذا يقول أحد المسؤولين الغربيين « أي حق للدول المصدرة للنفط والتي لم يكن لها أي دور على الإطلاق في اكتشاف هذا الذهب السائل أن تلعب بمصير الحضارة الغربية كلها؟ أليس من الممكن خلق قضية فيها كل مواصفات الإقناع ولياقة المنطق وقوة حجة الاقتصادي وتبريرات السياسة تدعو الغرب إلى إعادة استعمار هذه المنطقة التي هي بمثابة حبل الوريد لكل مصالح العالم الغربي».(رياض الرّيس وآخرون، عودة الاستعمار ، ص ٢٤).

٢- وسوف يسبب النفط مالاً فائضاً ضخماً – كما تم في الماضي في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢، وكما هو الحال الآن- تعجز عن استيعابه قنوات الاستثمار المحدودة والضيقة في العالم العربي. في حين أن قنوات الاستثمار المالي في الغرب مفتوحة ومتعددة وواسعة لاستيعاب مثل هذه الأمـوال. ومن هنا فسيسعى الغـرب إلى اجتذاب هذه الأمـوال ضمن ستراتيجياته الجديدة والتي يُطلق على واحدة منها ستراتيجية «استيراد رأس المال الفائض». في حين أن الغرب لن يكون لديه أمـوال فائضة لكي يستثمرها في العالم العربي صاحب قنوات الاستثمار الضيقة والمحدودة. ولعل ذلك يفسر لنا الطفرة العقارية الهائلة التي حصلت في المدة الواقعة بين ١٩٧٤-٨٣ والحاصلة في هذه الأيام، والتي اجتاحت دول الخليج المنتجة للنفط في الدرجة الأولى، ثم باقي الدول العربية الأخرى، التي كان لها رعايا يعملون في دول الخليج. وكان هذا الوضع ناتجاً عن أن القناة العقارية والمضاربات فيها، كانت هي القناة الاستثمارية الوحيدة التي تستطيع أن تستوعب جزءاً من أموال النفط. وقد أدت هذه الظاهرة إلى الضرر بالاقتصاد العربي وإلى التضخم، وإلى أزمات اقتصادية كثيرة منها أزمة «سوق المناخ» المعروفة في الكويت عام ١٩٨٢، والتي على إثرها انهارت بورصة الأوراق المالية في الكويت، والخسائر الكبيرة التي تتم بين وقت وآخر في هذا العام ٢٠٠٨ والعام الماضي، في البورصات الخليجية.

٣- عندما رحل الاستعمار عن العالم العربي ظن العرب بأن ما أن يخرج الاستعمار من المنطقة حتى يكون العالم العربي مهيئاً لأن يدخل في عهود الحرية والديمقراطية والرخاء الاقتصادي والانفتاح الاجتماعي والثقافي. وأن الاستعمار في الماضي كان سبباً في كتم ومصادرة الحريات وانتشار الطغيان والاستبداد. وأن الديمقراطية السياسية لم ترَ النور في العالم العربي لسيطرة الاستعمار وإعدامه للزعماء السياسيين، ورميه للمعارضة السياسية في غياهب السجون. وأن الجوع والتخلف والجهل كانت من أبرز مظاهر الاستعمار في الحقبة الممتدة من ١٩١٨-٧٠، وأن العالم العربي شهد خلال هذه الفترة تدهوراً حضارياً كبيراً في مناحي الحياة كافة.

ولكن كثيراً من المثقفين أصيبوا بفاجعة كبيرة وخيبة أمل مفزعة في الدولة الوطنية عندما رأوا الاستعمار يرحل عن العالم العربي، وتتولّى الدولة الوطنية زمام الأمور، فتتدهور الحياة السياسية في العالم العربي إلى درجات أحطّ مما كانت عليه أيام الاستعمار، وتُصادر الحريات بطريقة أبشع مما كانت عليه أيام الاستعمار. «فعلى الرغم من أن المجتمع الشرقي لم يعرف الحرية بمعناها الحديث سابقاً، فلقد كان استعباده مع ذلك على يد حكامه شيئاً آخر لم يدعه إلى الثورة الجماعية من أجل الحرية كما فعل حين استعبده الاستعمار الغربي»، كما يقول مفكر حزب البعث السوري/الأردني منيف الرزاز (الأعمال الكاملة، ج١، ص ٥٢٨).

وانتشر الفساد السياسي والإداري والاجتماعي في الدولة الوطنية بشكل أكبر مما كان عليه أيام الاستعمار، وجاع الناس أكثر من جوعهم أيام الاستعمار، وبقيت نسب الأميّة في العالم العربي كما كانت عليه أيام الاستعمار.

وكان الاستعمار في الماضي قد بنى المدارس والمستشفيات والطرق وشجع الزراعة وفتح البنوك ونظّم الحياة الاقتصادية والإدارية في الدولة. رغم أن الناس كانت غير مرتاحة لمثل هذه القوانين والتنظيمات. «فكان هذا شيئاً جديداً في حياة الناس لم يألفوه، وكرهوه، وشعروا أنه ضغط على حريتهم التي ألفوها وتعودوا عليها».

وكانت معظم هذه الخطوات لصالح الاستعمار وضماناً لأهدافه السياسية والاقتصادية. فقد كان الاستعمار «بحاجة إلى قوانين جديدة وإلى تنظيم مجتمع يتناسب مع غاياته العسكرية والسياسية والاقتصادية». وما زال كثير من النظم الإدارية المعمول بها في العالم العربي من النظم التي وضعها الاستعمار دون تغيير. وكل ما طرأ عليها كان التطبيق السيء لها بفضل الفساد الإداري، وعدم وجود آليات الحساب والعقاب في الدولة العربية الوطنية.

ومن هنا، بدأنا نسمع بين صفوف المثقفين من كان يترحَّم على أيام الاستعمار، وما أقـام وأنشـأ وبنـى وعمَّـر. وكانت هذه الأصوات تقول لو أن الاستعمار أنصف في تلك الحقبة بمعنى أنه قسَّم الرغيف الوطني بينه وبين أبناء الوطن، ولم يأكل الرغيف الوطني كله، ويُحرم أبناء الوطن منه ويتركهم في الجـوع، وفتح نوافذ الحرية، وجاء لا ليضطهد ولكن ليُعمِّر ويستثمر ويُفيد ويستفيد لكان حال العالم العربي الآن أفضل مما هو عليه الآن. ولكن الاستعمار كان بحاجة إلى «أن يحافظ على نفسه وعلى مصالحه بكبت كل ما من شأنه أن يهدد هذه المصالح».

ومـن هنـا «أصـبحـت احـتـمـالات عـودة الاستعمار مفتوحة. وأن هذه الاحتمالات لن تلقى معارضة أخلاقية أو مبدئية، كما كان يمكن أن تلقى في الماضي. لأن كثيراً من التحفظات الأخلاقية والمبدئية للاستعمار الغربي قد زالت عندما بدت على خطأ. فجلاء الاستعمار عن إفريقيا وآسيا لم يقد إلى الرخاء والحرية، بل قاد إلى مزيد من الفقر والتخلف ومزيد من القهر والاضطهاد. فقد نشأت بعد الاستقلال أشكال جديدة من العبودية السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

٤- لا مجال للشك بأن عودة الاستعمار إذا تمت مستقبلاً، فإنها ستتم على أساس حماية مصالح الغرب الاقتصادية والطاقوية في العالم العربي، وعلى رأسها البترول العربي. كما ستتم هذه العودة على أساس أن وجود إسرائيل يشكل رأس حربة وقاعدة عدو مسلح مستمر ضد كل ما يمكن أن يشجع على النهضة العربية، كما يقول المفكر الماركسي المصري أنور عبد الملك (الفكر العربي في معركة النهضة، ص١٤٤).

٥- لا ريب في أن الاستعمار في الماضي رحل عن مناطق كثيرة من العالم كالجزائر والمغرب العربي وفيتنام والهند وعدن وغيرها من المناطق الأخرى بعد أن أمسك بآلته الحاسبة وجمع وطرح وأجرى حسابات دقيقة وجد على إثرها أن إقامته هنا وهناك فيها خسارة مادية لا تستأهل الاستمرار في الإقامة كمستعمر داخلي، وأن عليه أن يغير ستراتيجيته ويتخذ من الاستعمار أداة جديدة تخفف عنه تكلفة الإقامة الدائمة داخل مستعمراته بحيث لا يدفع مالياً وبشرياً أكثر مما كان يأخذ، فيما اعتُبر ذلك من قبل القوميين والمناضلين انهزاماً للاستعمار ودحراً له ونهاية لعهده. في حين أن الاستعمار كان قد خرج من الباب ليدخل من الشباك لا من جراء مكره وقوته وألاعيبه كما يقول القوميون، ولكن من جرَّاء أننا ما زلنا أمة ضعيفة، هشَّة الكيان، ذات ظهر مقوَّص، و «حائط واطي». وما زلنا غير مُستقلين وغير مكتفين بأنفسنا مادياً وثقافياً وغذائياً وصناعياً وزراعياً وتكنولوجياً وخلاف ذلك. وأننا بحاجة إلى الغرب، وأن سير حياتنا متوقف على علاقتنا الطيبة مع الغرب، ومدى ما نُقدمه للغرب من وسائل وتسهيلات لسير الحياة الغربية وتيسيرها. وأن الاستعمار لا ينبت إلا في أرض لديها خاصية «قابلية الاستعمار» كما عبَّر عن ذلك المفكر الجزائري مالك بن نبي. وأن الاستعمار لا يمكن له أن يستعمر شعباً إلا إذا كان هذا الشعب لديه الاستعداد الذاتي لتقبُّل الاستعمار. وقد كان كذلك وضع الجزائر على سبيل المثال كما هو وضع معظم الشعوب العربية والإسلامية، فيما يقول مالك بن نبي (خالد زيادة، «تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا»، ص ١٦١-١٦٢).

ومن هنا نقول بأن الاستعمار لم يرحل عن العالم العربي، وأنه يعود في كل يوم بأشكال وأقنعة جديدة.

فقد كانت مصر والهند هما اللتان تزرعان القطن، وكانت بريطانيا هي التي تصنعه وتبيعه. فهل كفّت بريطانيا عن ذلك بعد أن رحلت عن الهند ومصر؟

وكانت سيلان هي التي تزرع الشاي وبريطانيا هي التي تبيعه. فهل كفّت بريطانيا عن ذلك؟ وما هو الشاي الذي نشربه الآن؟

وكانت الدولة العربية هي التي تنتج البترول والغرب هو الذي يبيعه، فمن الذي يُكرر البترول الآن ويسوّقه ويبيعه؟

وكانت الجزائر هي التي تزرع العنب وفرنسا هي التي تبيع النبيذ، فمن الذي يبيع النبيذ الآن؟

وكانت أسعار الشاي والكاكاو والبن والسكر والقطن والقمح والمطاط والألمونيوم والزنك والنحاس والقصدير والبترول تُقرر في بورصات لندن وفرانكفورت ونيويورك في الماضي، فمن الذي يُقرر الآن أسعار هذه المواد؟

×××

وما زالت هناك عوامل ودوافع أخرى لعودة الاستعمار إلى العالم العربي سوف نستعرضها في مقالنا القادم إن شاء الله

ما المطلوب من العرب في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة ؟

د . عماد علو

كاتب وباحث

يتهيأ العالم ومن ضمنه المنطقة العربية لاستقبال إدارة أمريكية جديدة للبيت الأبيض في مطلع العام القادم ٢٠٠٩ ، حيث يأمل المجتمع الدولي أن يتيح التغيير المرتقب في البيت الأبيض فرصاً" جديدة للسلام والاستقرار الدوليين ،فمنذ عام ٢٠٠٣ والإدارة الأمريكية الحالية تبشر بتحقيق الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط ، وتعلن أن رسالة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي (تحقيق السلام والديمقراطية) ، ولكن عندما جرت الانتخابات الفلسطينية والتي اتسمت – بشهادة من جميع المراقبين – بأنها حرة ونزيهة ، وإذا بالولايات المتحدة تتنكر لكل وعودها ، وإلى كل ما بشرت به من تحقيق الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط الكبير لترفض الحكومة الفلسطينية المنتخبة والشرعية . كما شنت حملة شعواء ضد إيران والمفاعل النووي الإيراني وسّعت لمحاصرة إيران على الطريقة العراقية السابقة ، لأن الولايات المتحدة تعارض حصول دول عربية أو إسلامية على التقنية النووية ، حتى السلمية منها، وإن احتجّت بالخوف من امتلاك السلاح النووي ، بينما تغض الولايات المتحدة الطرف ، بل وتشجع إسرائيل على امتلاك السلاح النووي الذي تهدد به المنطقة العربية والإسلامية ، وذلك حتى تكون إسرائيل القوة المهيمنة في الشرق الأوسط . وعلى إثر تهديد الولايات المتحدة لإيران وتنكرها للقضية الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية (قابلة للحياة)، ارتفعت أسعار البترول بشكل مذهل، عندما تصاعد احتمال قيام الإدارة الأمريكية بمغامرة عسكرية، تستهدف فيها إيران وتراجعت أسعاره عندما شارف عهد تلك الإدارة على الانتهاء !!

إن الفشل الأمريكي في العراق، والتهديد لإيران، والتنكر للديمقراطية الفلسطينية، وتأييد سياسة إسرائيل في بناء الجدار العازل، وتهويد القدس، وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة، ورفض الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، كل ذلك ينذر بمرحلة خطيرة تمر في الشرق الأوسط، حيث يحاول اللوبي الإسرائيلي جر الولايات المتحدة إلى مغامرة عسكرية ضد إيران، مثلما فُعِلَ بالعراق، ولا شك أن ذلك يمثل خطورة قد تقلب الأوراق في المنطقة، خاصة وأن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بشكل عام على قابلة للانفجار، حيث أن شعوب المنطقة محبطة من سياسة الولايات المتحدة، ومن سياسة أنظمتها العربية والإسلامية، وذلك بسبب السير في المخطط الأمريكي بشكل مباشر أو غير مباشر، وبسبب لجوئها إلى سياسات الحصار والخنق المفروض على الشعوب العربية إضافة إلى الاحتلالات الأمريكية والإسرائيلية المدعومة من قبل واشنطن.

إن محاولة إسرائيل ومعها الولايات المتحدة تغيير خريطة المنطقة العربية والشرق الأوسط عامة ليس سراً، مما سيحفز النشاط السري للحركات المتشددة، وسيفتح المجال ويعزز أطروحة التيارات غير السياسية التي تشكك في صدقية العمل من خلال صناديق الاقتراع، كما قد يحرج الحركات المعتدلة، ويسحب البساط من تحتها، لصالح حركات العنف السياسي، التي تعد أن الطريق الوحيد للتعامل مع الأوضاع هو السلاح، مما يعمل على تقويض محاولة كل الجهود السياسية في بناء الاستقرار وتحقيق الهدوء في المنطقة، وبالتالي فإن هذا يهدد مستقبل الدور الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة وفي العالم، ولذلك فإن الولايات المتحدة قد تسهم نفسها في إسقاط الحكومات والأحزاب والقوى والشخصيات الصديقة لها في المنطقة. وعليه فإن المرحلة المقبلة تتطلب الاستقرار السياسي في المنطقة خصوصاً" مع بداية عهد الإدارة الأمريكية الجديدة ، ولذلك فعلى العرب قوى سياسية وحكومات وشعوب أن يتعاملوا مع الإدارة الأمريكية الجديدة وذلك وفق المعطيات التالية :-

١- إن المراهنة على سياسات الولايات المتحدة، قد ثبت فشلها خلال فترة حكم الإدارة الأمريكية السابقة.

٢- إن العودة لدعم القضية الفلسطينية يعد ضرورة ملحة،باعتبارها القضية المحورية فيما تتعرض له المنطقة من صراعات وأخطار، وذلك لتجنيب المنطقة انتفاضة شعبية خطيرة تهدد الأنظمة قبل غيرها .

٣- الابتعاد عن الانسياق في المخطط الأمريكي ضد إيران أو غيرها، لأن ذلك قد يؤدي إلى عدم الاستقرار، وتهديد تدفق النفط.

٤- من الضروري التركيز على استثمار عائدات البترول بالمنطقة العربية، بعد أن ثبت خطورة الاستثمار في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة، خصوصاً" بعد الأزمة المالية الأخيرة التي عصفت بالاقتصاد العالمي خصوصاً" الغربي حيث يستثمر العرب معظم عائداتهم البترولية .

٥- الاتجاه شرقا» لإقامة علاقة توازن قوى إستراتيجية عبر الصين الشعبية وروسيا الاتحادية وغيرها.

٦- تقديم كل ما يمكن من مساعدة ودعم للشعب العراقي للخروج من محنته الحالية وبما يضمن استقلاله ووحدة أراضيه وعودته ليحتل مكانته الحقيقية بين دول وشعوب المنطقة والعالم.

إن الظروف الدولية والإقليمية والشعبية الراهنة ، تدفع نحو موقف موحد ضد سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة العربية، وإلا فإن تقسيم المنطقة إلى كانتونات سياسية ، أو إمارات ملوك الطوائف ، سيكون مشروعاً أمريكياً إسرائيلياً قادماً، وعندها ستدخل المنطقة في دوامة فوضى وحروب طائفية وعرقية لا نهاية لها، وسيكون الدمار حينئذٍ على الجميع.

اعلامنا الجديد .. حضور الايديولوجيا وغياب التنمية

د. جليل وادي

اعلامي

من الحقائق التي افرزتها البيئة الجديدة للاعلام العراقي ، تغير سلم الوظائف والادوار التي تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيرية ، ذلك ان للبيئة الجديدة تأثيراتها الحاسمة التي تطول مجمل العملية الاعلامية ،بدءا من صياغة الخطاب الاعلامي بمختلف مضامينه واشكاله ، وصولا الى الكيفيات التي ترتب بها الوظائف على وفق الاولويات التي يراها القائم بالاتصال بعيدا عن التدخلات الجانبية سواء اكانت حكومية اوغير حكومية ، وانتهاء باتاحة المشاهدة الكيفية للجمهور . وفي هذه البيئة تكون مصالح ورؤية المصدر هي المتغير الحاكم في تحديد نوعية وظيفة الوسيلة اذا كانت متخصصة ، وترتيب سلم وظائفها اذا كانت عامة .

وفي اعلامنا الجديد اتضح ان غالبية المؤسسات الاعلامية تابعة الى احزاب وتيارات سياسية او دينية ، مقابل عدد محدود من المؤسسات الاعلامية المستقلة وتلك التابعة للدولة ، اي الوسائل التي تتلقى تمويلا من المال العام ، وهذا يعني ان رؤية غالبية وسائل الاعلام ازاء ترتيب الوظائف ليست بالضرورة متطابقة مع رؤية الجهات السياسية الممسكة بزمام السلطة ، او مع الحكومة بوصفها مؤسسة تنفيذية ، فضلا عن عدم السماح للجهات الحكومية التدخل في عمل الوسائل الاعلامية التابعة للدولة . من ذلك يتبين ان المصدر او القائم بالاتصال يتمتع بحرية تكاد تكون مطلقة في التخطيط والتنفيذ و تحديد نوعية البرامج واشكالها والموضوعات والقضايا التي يتناولها .

ويشكل ذلك في جانب منه مكسبا لاعطاء هذه المؤسسة استحقاقاتها لتأدية ادوارها بكفاءة عالية في وقت اثبتت فيه المعطيات انها واحدة من اكثر المؤسسات البنيوية فاعلية في الارتقاء بالمجتمعات ، لكنها تركت لتلك الوسائل التميع مع رغبات وميول الجمهور واعلاء شأن ايديولوجيا فئوية ضيقة وتغيب وظائف مهمة .

وبما ان العراق بواقعه الراهن يعاني قصورا في مختلف المجالات ، فأن ذلك يقتضي من وسائل الاعلام ترتيب الوظائف على وفق حاجات المجتمع ،ولاسيما تلك المتعلقة بعمليات التنمية التي تعد العمليات الابرز التي يحتاجها العراق في هذه المرحلة العصيبة من تاريخه .

وهنا يبرز السؤال الاهم ، كيف يكون بمقدورنا توظيف الاعلام في عمليات التنمية ، بخاصة ان البحوث النظرية والتطبيقات التي شهدتها بلدان عديدة في العالم الثالث اثبتت جدوى الدور الذي يؤديه الاعلام في هذا المجال .

ان ملاحظات المراقب الاعلامي تشير الى غياب وظيفة التنمية في سلم وظائف وسائلنا الاعلامية ، واقتصار ذلك وبحدود ضيقة على الوسائل المملوكة للدولة . ويرتبط ذلك بعوامل عديدة منها ان البرامج التنموية غير مثيرة للجمهور ، ولكي تكون كذلك يجب ان تقدم بأشكال فنية جذابة ومشوقة ، ما يشكل عبئا ماليا على المؤسسة الاعلامية الخاصة ، فضلا عن انها قد لاتكون من بين اهتمامات القائم بالاتصال ، بوصف هذه الوظيفة من بين مهام الوسائل الاعلامية التابعة للدولة ، وان الوسائل الخاصة غير معنية بها ،لان اهتماماتها منصبة بالدرجة الاساس على تحقيق الارباح او الترويج لايديولوجيات معينة وغيرها ، فهي اما مؤسسات دعائية ، او مؤسسات مستقلة ذات ميول لهذا الطرف او ذاك ،او مؤسسلات متخصصة ، كالوسائل الاعلامية الرياضية والفنية وغيرها ، وبالتالي لاتشغل وظيفة التنمية مساحة ذات قيمة في اهتمامات هذه الوسائل ، كما لايمكن الضغط عليها للقيام بدور تنموي ،بخاصة ان هذا الدور لايمكن تعويضه بوسائل اخرى او الاستغناء عنه .

ويعد هذا العامل واحدا من التحديات التي تقف حائلا دون تفعيل وظيفة التنمية ، فضلا عن تحديات فنية تتمثل في مشكلات مزمنة يعانيها الاعلام العراقي قبل التغيير وبعده ، كانخفاض مستوى مشاهدة الجمهور العراقي للقنوات التلفزيونية المحلية ، اذ تستحوذ القنوات العربية والاجنبية على اهتمام جمهورنا ، ومعاناة الصحف من مشكلة التوزيع التي حالت دون زيادة كميات الطبع ، وعدم قدرة القنوات الاذاعية على تجاوز المساحات الضيقة لبثها ، لاعتبارات ترتبط بجوانب مالية وتقنية .

وعلى هذا فأن تفعيل الاعلام التنموي يتطلب البحث في السبل الكفيلة بجذب الجمهور العراقي الى برامج التنمية اولا، والكيفيات التي تحمل الوسائل الاعلامية الخاصة على القيام بدور تنموي الى جانب وسائل الدولة من دون ان تتكبد الخسائر التي تترتب على تاديتها لهذا الدورثانيا ،ويأتي ذلك انطلاقا من ان الجمهور العراقي موزع بين صحف واذاعات وفضائيات عديدة ، الامر الذي قد يعيق تعرضه لبرامج اعلامية تنموية تقوم بها وسائل الدولة ، وهذا الواقع يفترض تشارك جميع الوسائل بادوار تنموية يضمن من خلالها تعرض الجمهور لها ، ويمثل ذلك شرطا اساسيا لدفع عمليات التنمية الى امام ، وبعكسه فان الوصول الى الاهداف التي تسعى لها التنمية قد يطول كثيرا ، بينما نريد الوصول اليها في وقت قصير . ومع ان الحديث واسع بشأن الاعمار والتنمية بصرف النظر عن السياقات التي يجري فيها الحديث ، الا ان حديثا مماثلا لم يجر عن دور الاعلام في هذه العمليات ، ويبدو ان ذلك نابع من قناعات راسخة بان هكذا موضوعات ماعادت لها جدوى في فضاءات مفتوحة ، قد تذهب فيه سدى الاموال المصروفة على برامج التنمية الاعلامية ، او ان الجهات المعنية بالتنمية ادركت انها لاتملك القدرة على تسيير وسائل الاعلام بالاتجاهات التي ترغب بها ، او صعوبة توفر ادارة مركزية في البيئة الاعلامية الجديدة يتسنى من خلالها قيادة اعلام تنموي مؤثر في المجتمع.

وبالرغم من واقعية هذه النظرات ، الا ان ذلك لايعني انتهاء الاعلام التنموي ، فذلك قصور في النظر ، كما يجب ان لايمنعنا ذلك من التفكير بالطرق البديلة لتزويد الجمهور برسائل تنموية من شأنها الارتقاء بأدوار الافراد والجماعات في المجالات المختلفة .

وبما ان الوسائل الاعلامية اخذت بحسبانها عند اعداد البرامج السياسات التي تعبر عن الجهات الصادرة عنها ، واهتمامات الجمهور التي تتفق مع تلك السياسات ، فعلينا ان لا نتوقع قيام هذه الوسائل بمبادرات اعلامية ذات طبيعة تنموية من تلقاء نفسها ، حتى وان انسجمت تلك البرامج مع منظوماتها السياسية او الدينية ، ذلك ان القائمين على وسائل الاعلام كثيرا ما ينظرون الى الامور من زوايا التكاليف المادية ، والى اي مدى يمكن لهذه البرامج جذب الجمهور ، وعليه لابد ان تناقش الجهات المعنية بالتنمية مسألة الاعلام والادوار التي يمكنه القيام بها من هذه الزوايا ، بعد ان تعيد تقييم الدور الذي تؤديه الوسائل المملوكة للدولة التي يمكن اطلاق الاحكام عليها سلفا بالقول ان برامجها غير كافية لاشاعة المضامين المرتبطة بالتنمية .

اراء وافكار

Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه

وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com